مركز العدل لدراسات السياسات العامة

العدل

سرقات الكهرباء في مصر: حين يفشل الردع ويغيب التنفيذ

قراءة تحليلية في فجوة القانون، وأدوات المواجهة الغائبة، وكلفة السرقات على الدولة والمواطن

إعداد/ مهندس محمد عطية، أمين سر وحدة السياسات الإنتاجية واللوجستية بحزب العدل

يناير ٢٠٢٦

الملخص التنفيذي

تمثل سرقات التيار الكهربائي أحد أكثر التحديات تعقيدًا في إدارة المرافق العامة، ليس فقط لما تسببه من خسائر مالية ضخمة تتحملها الدولة سنويًا، ولكن لما تعكسه من خلل بنيوي في منظومة الالتزام بالقانون وعدالة توزيع الأعباء بين المواطنين. فالكهرباء ليست خدمة ترفيهية أو سلعة يمكن الاستغناء عنها، بل مرفق حيوي تقوم عليه الصناعة، والخدمات، والمرافق الصحية، والتعليم، والاستقرار المجتمعي بأكمله.

وأي خلل في تحصيل مستحقات هذا المرفق لا يظل أثره محصورًا في الجانب المالي فقط، بل يمتد ليؤثر على كفاءة الشبكة وجودة الخدمة، وقدرة الدولة على الصيانة والتطوير، وفي النهاية يتحمل المواطن الملتزم عبء فاقد لم يكن طرفًا فيه.

وفي هذا السياق، جاء مشروع تعديل قانون الكهرباء المعروض على مجلس الشيوخ، والذي انتهى تقريره البرلماني إلى زيادة مدة العقوبة وتشديد الغرامات المالية على جرائم سرقة التيار، باعتبار ذلك أحد أدوات الردع في مواجهة الاعتداء على المال العام. ويعكس هذا التوجه إدراكًا رسميًا متزايدًا لخطورة الظاهرة، وحرصًا على استعادة حق الدولة، والتأكيد على أن مرفق الكهرباء لا يمكن التعامل معه باعتباره موردًا مباحًا أو خارج إطار المساءلة القانونية.

غير أن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن اختزالها في النصوص العقابية وحدها. فالتجربة العملية، داخل مصر وخارجها، تُظهر بوضوح أن القوانين لا تُقاس بصرامتها النظرية أو شدة عقوباتها، وإنما بمدى قدرتها على التطبيق الفعلي، وكفاءة الأدوات التي تُنفذ من خلالها. فالقانون الذي يُطبق بآليات تقليدية، أو يعتمد على التقدير البشري دون دعم تقني ورقابي، يفقد جزءًا كبيرًا من أثره الردعي مهما بلغت شدة العقوبة المنصوص عليها، ويتحول في نظر البعض إلى مجرد نص يمكن التحايل عليه أو احتواؤه.

أولًا: فلسفة القانون – استرداد حق الدولة وضمان العدالة

يقوم قانون الكهرباء في جوهره على فلسفة واضحة تتمثل في حماية المال العام، وتحقيق العدالة بين المواطنين، ومنع الاستهتار بالخدمات العامة. فالقانون لا يستهدف العقاب لذاته، وإنما يسعى إلى ردع المخالفة وضمان الالتزام، بما يكفل أن يتحمل كل مواطن نصيبه العادل من تكلفة الخدمة التي يحصل عليها، دون تحميل الآخرين أعباء سلوكه المخالف.

ومن ثم، فإن أي تعديل تشريعي يجب أن يُقاس بمدى قدرته على تحقيق هذه الغاية على أرض الواقع، لا بمدى تشدده في النص فقط. فالتشريع، مهما بدا صارمًا، يظل محدود الأثر إذا لم يكن مصحوبًا بآليات تنفيذ واضحة ومنتظمة وقابلة للقياس، تجعل المخالفة مكشوفة، والعقوبة حتمية، والتحصيل مضمونًا.

ثانيًا: التجارب الدولية – التنفيذ قبل العقوبة

تؤكد تجارب عدد من الدول التي واجهت سرقات الكهرباء أن تغليظ العقوبة لم يكن الأداة الأساسية للحد من الظاهرة، بل جاء كجزء من منظومة متكاملة اعتمدت في الأساس على التكنولوجيا، والإدارة الرشيدة، وتقليل الاعتماد على التقدير البشري. في الهند، ظل معدل السرقات مرتفعًا لسنوات طويلة رغم وجود عقوبات جنائية، إلى أن تم تعميم العدادات مسبقة الدفع، واستخدام أنظمة القراءة عن بُعد، والفصل بين جهات التوزيع وجهات التفتيش، ما أدى إلى انخفاض ملموس في نسب الفقد وارتفاع معدلات التحصيل.

وفي البرازيل، واجهت الدولة سرقات منظمة خاصة في المناطق الفقيرة، وتعاملت معها من خلال إشراك شركات خاصة مستقلة في الرصد والتحصيل، وتركيب عدادات ذكية محمية ضد العبث، وربط أي تصالح بتركيب عداد مسبق الدفع فورًا، بما منع تكرار المخالفة.

أما في إيطاليا، فقد ركزت السياسة العامة على الرقمنة والشفافية، عبر الاستبدال الشامل للعدادات التقليدية، وتقليل الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، والاعتماد الكامل على بيانات الاستهلاك الفعلية كأساس للمحاسبة، وهو ما أغلق مساحات واسعة للتلاعب.

وتؤكد هذه التجارب أن الردع الحقيقي يتحقق عندما تصبح المخالفة صعبة التنفيذ، لا عندما ترتفع العقوبة بعد وقوعها.

ثالثًا: تنفيذ العقوبة والفجوة مع الواقع

رغم تشديد العقوبات المنصوص عليها في القانون، فإن استمرار الخسائر المقدرة بنحو 22 مليار جنيه سنويًا يعكس فجوة واضحة بين النص والتطبيق. فالأثر الردعي لا يتحقق بمجرد وجود العقوبة، وإنما بانتظام تنفيذها، وسرعة إجراءاتها، ووضوح نتائجها، وربطها بالتحصيل الفعلي للمستحقات.

ضعف الربط بين تحرير المحاضر، والإجراءات القضائية، والتنفيذ العملي، يؤدي إلى تقليص أثر أي تعديل تشريعي، ويجعل المخالفة، في نظر البعض، مخاطرة محسوبة يمكن احتواؤها لاحقًا.

رابعًا: أدوات التنفيذ – جوهر الأزمة

تعتمد منظومة مواجهة سرقات الكهرباء بدرجة كبيرة على الرصد اليدوي والتقدير البشري، سواء في اكتشاف المخالفة أو في تقدير قيمة الاستهلاك المسروق. هذا النمط التقليدي يفتح المجال لاختلاف التقدير، وتأخر الإجراءات، وكثرة النزاعات، وأحيانًا للتغاضي غير المقصود، حتى في ظل وجود نصوص قانونية صارمة.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطوير أدوات التنفيذ نفسها، بحيث تعتمد على البيانات الدقيقة، والأنظمة الإلكترونية، والقياس اللحظي، بما يقلل من الاعتماد على العنصر البشري المباشر، ويعزز العدالة والشفافية في التطبيق.

خامسًا: العدادات ونظام "الممارسة"

تمثل العدادات مسبقة الدفع أحد أكثر الأدوات فاعلية في الحد من سرقات الكهرباء، لما توفره من دقة في القياس، وعدالة في التحصيل، ووضوح في العلاقة بين المواطن والمرفق. وعلى النقيض، لا يزال نظام "الممارسة" قائمًا في بعض المناطق، وهو نظام يقوم على تقدير جزافي للاستهلاك، ما يخلق نزاعات مستمرة، ويضعف الثقة في عدالة المحاسبة، ويقلل من الأثر الردعي.

واستمرار هذا النظام، إلى جانب البطء في استبدال العدادات القديمة، يعكس أن جزءًا كبيرًا من المشكلة تنفيذي وتنظيمي، وليس قانونيًا في المقام الأول.

سادسًا: التصالح في قضايا سرقة الكهرباء - بين استرداد حق الدولة ومنع تكرار المخالفة

يُعد نظام التصالح في قضايا سرقة التيار الكهربائي أحد الأدوات القانونية الواقعية التي تبنتها الدولة المصرية للتعامل مع ظاهرة يصعب احتواؤها بالعقوبة الجنائية وحدها. ففلسفة التصالح تقوم أساسًا على استرداد الحق المالي للدولة بسرعة، بدلًا من الدخول في مسارات قضائية طويلة قد تنتهي بعقوبة سالبة للحرية دون ضمان تحصيل المستحقات.

ويحقق التصالح عدة مزايا، من بينها تخفيف العبء عن المحاكم، وضمان تحصيل قيمة الاستهلاك المسروق، وتقليل الاحتكاك الأمني والاجتماعي. غير أن الإشكالية الأساسية تكمن في كيفية تطبيقه، حيث يتم في كثير من الحالات باعتباره إجراءً ماليًا ينهي النزاع دون معالجة السبب الجذري للمخالفة، ما يحوله إلى "تكلفة محتملة" يمكن تحملها مقابل الاستمرار في السلوك المخالف.

ولذلك، تبرز أهمية ربط التصالح بإجراءات إلزامية، مثل التركيب الفوري لعداد مسبق الدفع، وإزالة الوصلات غير القانونية بشكل نهائي، وعدم إعادة التيار إلا بعد استكمال الإجراءات الفنية والتنظيمية. بهذا الشكل يتحول التصالح من تسوية مؤقتة إلى أداة وقائية تمنع تكرار المخالفة، وتحقق التوازن بين استرداد حق الدولة والبعد الاجتماعي.

سابعًا: إشراك الشركات الخاصة – إصلاح هيكلي بآليات تنفيذ واضحة

لا يُقصد بإشراك الشركات الخاصة خصخصة مرفق الكهرباء أو التخلي عن دور الدولة، وإنما يُنظر إليه كإصلاح هيكلي يعالج أحد أهم أوجه الخلل في المنظومة الحالية، وهو تداخل الأدوار بين تقديم الخدمة والرقابة عليها. فهذا التداخل يضعف الكفاءة، ويحمّل الموظف الحكومي أعباء متناقضة، ويخلق احتكاكًا مباشرًا مع المواطن قد يؤثر سلبًا على حيادية التطبيق.

وتقوم فلسفة إشراك القطاع الخاص على فصل الوظائف التنفيذية، لا نقل السلطة أو القرار. ويمكن تطبيق هذا التوجه من خلال إسناد مهام الرصد الفني والتوثيق لشركات مستقلة، تقتصر أدوارها على الكشف عن العبث أو الوصلات غير القانونية وتوثيقها إلكترونيًا بالصور والبيانات، دون أي تدخل في تقدير الغرامات أو اتخاذ القرار القانوني. كما يمكن إسناد مهام إزالة الوصلات المخالفة وتركيب العدادات مسبقة الدفع لشركات متخصصة، مع توثيق عملية التركيب وربط العداد بمنظومة

مركزية. ويُعد فصل جهة الرصد عن جهة التحصيل عنصرًا جوهريًا في هذا النموذج، بحيث يتم التحصيل عبر قنوات إلكترونية أو منافذ معتمدة، دون تعامل مباشر بين المواطن ومحرر المخالفة.

ويتم التعاقد مع هذه الشركات وفق عقود أداء واضحة، تتضمن مؤشرات قابلة للقياس مثل دقة التوثيق، وسرعة التنفيذ، والالتزام بالمعايير الفنية، وعدد الشكاوى، مع خضوعها لرقابة حكومية كاملة تحتفظ فيها الدولة وحدها بتحديد السياسات والأسعار والعقوبات.

ثامنًا: التوعية المجتمعية – ركيزة أساسية لإنجاح المنظومة

لا يمكن لأي سياسة قانونية أن تنجح في مواجهة سرقات الكهرباء اعتمادًا على الردع والعقوبة وحدهما، خاصة في مجتمع تتفاوت فيه المستويات الاقتصادية والمعرفية. فالتوعية في هذا الملف ليست إجراءً دعائيًا، بل ركيزة أساسية من ركائز التنفيذ، وجزء لا يتجزأ من سياسة إدارة المرفق العام.

غياب التوعية يخلق فجوة بين نية المشرّع وفهم المواطن، ويحوّل القانون من أداة تنظيم إلى مصدر توتر اجتماعي، خاصة في المناطق الفقيرة والعشوائية. ولذلك، يجب أن تستهدف التوعية تصحيح المفاهيم الخاطئة حول "حق" الحصول على الخدمة دون مقابل، وشرح أثر السرقات على جودة التيار واستقراره وتكلفته.

وتشمل التوعية الفعالة تبسيط الخطاب القانوني، وربط الالتزام بالمصلحة الشخصية المباشرة، وتنظيم حملات ميدانية في المناطق الأعلى مخالفة، إلى جانب إشراك القيادات المحلية، والجمعيات الأهلية، ودور العبادة، والمدارس، بما يعزز الثقة ويزيد من فاعلية الرسالة.

خاتمة

ملف سرقات الكهرباء في مصر لا يعاني من نقص في التشريع، ولا من غياب العقوبة أو التصالح، وإنما يعاني من فجوة تنفيذية تتعلق بأدوات الرصد، ونظم التحصيل، وبطء التحول التكنولوجي، والاعتماد المفرط على التقدير البشري. ومن ثم، فإن نجاح تعديلات قانون الكهرباء لا يتوقف على تغليظ العقوبة وحده، بل على القدرة على تنفيذ القانون القائم بوسائل حديثة، عادلة، وقابلة للقياس، تمنع المخالفة قبل وقوعها، وتضمن استرداد حق الدولة، وتحقق العدالة بين المواطنين، وتحمي مرفقًا عامًا لا غنى عنه لاستقرار المجتمع وتنميته.